

# المجلس 1 من شرح) التعريفات الشرعية للأحكام الخمسة الأصولية ( | برنامج جمل العلم-المدينة | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

ننتقل الى التعريفات الشرعية للأحكام الخمسة الأصولية للعلامة عبد الله بن عبد الرحمن ابا بطين رحمه الله في الصفحة الثالثة والخمسين بعد ثلات مئة من المجموع الذي بابكم نعم باسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء -

00:00:00

على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحابه اجمعين. قال المصنف رحمة الله وغفر له ولشيخنا ونفعنا بعلومهما باسم الله الرحمن الرحيم. القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئيات لتعريف احكامها -

00:00:33  
الواجب ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه. والحرام بالعكس اي ما يستحق العقاب بفعله والثواب بتركه والمندوب ما يستحق

الثواب بفعله ولا عقاب بتركه. والمكروه بالعكس اي ما يستحق الثواب بتركه ولا عقاب -

00:00:54  
فعلم الفقه له قواعد شيد عليها وهذا احد مآخذ بيان حقائق العلوم -

00:01:14

فان العلوم تبين تارة بذكر قواعدها وتبين تارة اخرى بذكر الملكة التي تقع لمتلقيه وتبين تارة ثالثة بذكر النسبة بين تلك القواعد والملكه التي تستقر في نفسها فيها واضح الطريق في تعريف العلوم هو عدها قواعد -

00:01:36

فيقال في علم مصطلح الحديث مثلا هو قواعد تعرف بها احوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد ويقال في تعريف النحو اصطلاحا هو قواعد تعرف بها احوال الكلمة اعرابا وبناء. واذا اريد -

00:02:07

تعريف اصول الفقه عرف باعتبار انه قواعد فقير هو قواعد تعرف بها الاحكام الشرعية الطلبية هو قواعد تعرف بها الاحكام الشرعية الطلبية المستنبطة من ادلتها التفصيلية هذا حده وفق قواعد الاصوليين. اما على قواعد الفقهاء -

00:02:31

فانهم لا يذكرون استنباطها من الادلة التفصيلية لان علم الفقه عند الاوصليين مختص بالمسائل الاجتهادية. اما الفقهاء فعلم الفقه عند

هم يشمل المسائل الاجتهادية وغير الاجتهادية فلاجل توقف علم اصول الفقه على كونه قواعد تعرف بها -

00:03:03

احكام الاحكام تعرف بها الاحكام الشرعية الطلبية ابتدأ المصنف رسالته هذه بذكر معنى القاعدة مبينا معناها الاصطلاحى فقال

القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئية لتعريف احكامها فالقاعدة حكم كلي -

00:03:32

لا جزئي والكلي هو الذي تدرج فيه افراد كثيرة وتختلف بعض الافراد لا يقدح في الكلية ذكر الشاطبي في المواقفات وذلك الحكم الكلي ينطبق على جزئيات كثيرة من ابواب مختلفة -

00:04:01

لتعرف احكامها برعاية هذه القاعدة فيها وهذا حد القاعدة في كل فن فاذا اريت القاعدة النحوية قيدت بال نحو واذا اريت القاعدة الفقهية قيدت بالفقه واذا اريت القاعدة قيدت باصول الفقه -

00:04:25

فيقال في القاعدة الاصولية اصطلاحا هي حكم كلي اصولي ينطبق على جميع جزئياته هي حكم كلي اصولي ينطبق على كل جزئياته ومنهم من يختار التعبير بالقضية عن التعبير بالحكم فيقول القاعدة الاصولية هي قضية كلية اصولية تنطبق على جميع -

00:04:46

جزئياتها لان القضية عندهم يدل بها على ما يدل به على الخبر عند علماء المعاني وفي ذلك قال الافضل ما احتمل الصدق لذاته جرى

بينهم قضية وخبرا والغالب في العلوم العقلية تسميتها بالقضية -

00:05:19

والغالب في العلوم اللغوية تسميتها بالخبر والغالب في العلوم الشرعية تسميتها بالحكم وهذا من قبيل ما قال فيه التفتزان اختلاف عبارات لاختلاف الاعتبارات اختلاف عبارات لاختلاف الاعتبارات. اي ان مؤداها واحد لكن الالفاظ التي عبر بها - 00:05:45  
عن المقصود تبأينت لاختلاف المعتبر الذي انيط به مقصود المتكلم. فكل اصحاب فن يعبرون بالعبارة التي تؤدي عن المراد في في  
فهم ثم ذكر المصنف رحمة الله زمرة من الاحكام الاصولية هي المتعلقة بالواجب والحرام والمندوب والمكروه والمباح وهي المعروفة  
00:06:17-

عندما بانواع الحكم التكليفي والحكم التكليفي عند الاصوليين مرده الى الامر والنهي ومنهم من جعل الامر والنهي مفرغا من علته  
فليس ناشئا عن حكمة او علة وذلك مشيد على قاعدة الاشاعرة وغيرهم في نفي الحكمة والتعليق عن افعال الله - 00:06:40  
عز وجل اذا افرغ الامر والنهي من الحكمة والتعليق فانه يصير مشقة عند المتكلمين بهذا المعنى ولكنونته كذلك سمه تكليفا  
وتبيين المسألة ان من اعتقاد اهل السنة والجماعة ان افعال الله سبحانه وتعالى مقتنة بالحكمة والتعليق - 00:07:16  
فما امرنا بصيام بصلوات خمس في اوقات معينة ولا بصيام شهر معين من السنة ولا تأخير اداء الحج الى وقت محدود منها الا لحكمة  
ان عقلها العباد فيها ونعمتها والا وكلوها الى الله عز وجل - 00:07:46  
وقابلهم طوائف من اهل القبلة على مقالات متنوعة في هذا الباب من اشهرها نفي الحكمة والتعليق عن افعال الله عز وجل لتوهم ان  
القول بها يفضي الى نسبة الله الى الاحتياج - 00:08:12

فاذما قيل ان الخلق مخلوقون للعبادة توهم عند بعض الناس انه مفترق اليها وترجموا لذلك في كتبهم بباب سمه نفي الاغراض  
وال حاجات عن الله مشيد على القاعدة المتقيدة من نفي الحكمة والتعليم. وحينئذ يكون العبد لم يؤمر بشيء لحكمة ولا - 00:08:32  
نهي عن شيء لحكمة فلما جرد الامر والنهي عن الحكمة احتاجوا الى عبارة يدلون بها على الخطاب بالامر والنهي فولدوا عبارة التكليف  
وجعلوه بمعنى ما فيه مشقة وليس هذه العبارة من خطاب الشرع ولا توجد فيه الا على معنى لغويا لا يراد به المعنى الاصطلاحي -  
00:09:01

مولد واشار الى ابطال هذا الاصول في كلام متفرق ابو العباس ابن تيمية الحفيد وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى وارتضى ابن القيم  
في موضع في كتاب مدارج السالكين تسمية الاحكام التكليفية الخمسة بقواعد - 00:09:32  
ال العبودية فقال قواعد العبودية خمسة الواجب والحرام الى تمام عد الخمسة فتسميتها بالحكم التعبدى اولى من تسميتها بالحكم  
التكليفي وبسط هذا له مقام اخر. والمقصود الارشاد سئل منزع المسألة وقد ذكر المصنف تعريف هذه الاحكام الخمسة بمعاني شاعت  
عند المتأخرین - 00:09:53

راعوا فيها بيانها بايسر عبارة على المتكلفي وهو بيان حقيقة الشيء بذكر ثمرة الواجب هو استحقاق الثواب بفعله واستحقاق  
العقاب بتركه وهكذا في بقية الاحكام وهذا يسمى في العلوم العقلية تعريفا بالرسم والى - 00:10:23  
اشار الاخظري بقوله معرف الى ثلاثة قسم حد و رسمي ولفظي علم. والمقدم عند علماء العقليات التعريف بالحد وهو المناسب للوضع  
اللغوي والشرعي ولكن الحد عندهم مصور فيما يزعمون للحقيقة وال الصحيح ان الحد لا يصور الحقيقة اي لا يبينها بيانا يفي بصورتها.  
وانما يكون - 00:10:51

للحقيقة بين هذا ابو سعيد السيرافي في مناظرة له مع بعض المتكلمين بعده ابو العباس ابن تيمية الحميد في ردہ على المنطقين  
والحاصل ان ما نقله المصنف اريد به تقریب المعانی - 00:11:25  
لا تتحققها على الوجه الاتم. والعبارات المذكورة لا تخلو من اعترافات فكل حد من هذه الحدود يرد عليه اعتراض ليس هذا محل  
بسطه كما ان العبارات المذكورة لوحظ فيها اعتبار فعل العبد - 00:11:45

فسمي واجبا ومحرما ومندوبا الى اخر ما ذكر المصنف وال صحيح عند محقق الاصوليين ان الاحكام يراعى فيها حكم الحاكم لا فعل  
المحكوم عليه وهو العبد. فتضاد الى واضح الشرع وهو ربنا عز وجل - 00:12:06  
بيانه او ببلاغ النبي صلى الله عليه وسلم عنه يقال الايجاب ولا يقال الواجب. والفرق بينهما ان الايجاب اسم للحكم الشرعي بالنظر

الى صدوره من الحاكم به. وان الواجب اسم للحكم الشرعي باعتبار تعلقه بالعبد - [00:12:33](#)  
والاحكام يرافق فيها نسبتها الى الحاكم بها وهو الله سبحانه وتعالى وعلى هذا لا يقال الواجب بل يقال الايجاب ولا يقال الحرام بل  
يقال التحرير. ولا يقال المندوب بل يقال الندب - [00:12:59](#)  
ولا يقال المكروه بل يقال الكراهة. ولا يقال المباح بل يقال الاباحة فترتبيها على ما ذكرنا الايجاب والندب والكراهة والتحريم والاباحة  
هو باعتبار لقها بحكم الله عز وجل لا باعتبار تعلقها بفعل العبد - [00:13:21](#)  
ثم ان هذه الفاظ الالفاظ التي تواطأ عليها المتأخرون قد دل على حقائقها في الشرع بالفاظ انتخب لها فان الفرض سمي واجبا وان  
الندب سمي نفلا وان انتهى بنا البيان الى القول بان - [00:13:44](#)  
هذه الالفاظ المشهورة في لسان الاصوليين جعل عوضا عن بعضها في الشرع ما يدل عليه فهو اوفى فان الواجب سمي في الشرع  
فوضى وان الندب سمي في الشرع نفلا وان المباح - [00:14:09](#)  
سمى في الشرع حلالا واما التحرير والكراهة فانهما واقعن شرعا على المعنى الذي اراده الاصوليون قدم هو ما ورد به الخطاب  
الشرعي. ومن دلائله في الاولين الحديث الالهي عند البخاري من حدث ابي هريرة وفيه قوله تعالى وما تقرب الي عبدي بشيء احب  
الي مما افترضته - [00:14:34](#)  
عليه ولا يزال عبدي يتقرب الي بالنواقل حتى احبه فجعل المقترب به من الامر فرض ونفلا والمتحقق في معاني هذه الاحكام الخمسة  
الفرض والنفل والتحريم والكراهة والتحليل وفق ما يدل عليه الوضع الشرعي واللغوي ان يقال - [00:15:05](#)  
ان الايجاب هو الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للفعل اقتضاء لازما. الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للفعل اقتضاء لازما. والنفل  
هو الخطاب الشرعي المقتضي ليس معاني انتم للفعل اقتضاء غير لازم. والتحريم - [00:15:36](#)  
الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للتترك اقتضاء لازما والكراهة الخطاب الشرعي الظبي المقتضي للتترك اقتضاء غير لازم والتحليل  
الخطاب الشرعي الظبي المخير بين الفعل والترك فهذه الحدود هي المعبرة عن الحقائق الشرعية - [00:16:06](#)  
فالفرد والنفل صنوان والكراهة صنوان لكنهما يفترقان في اقتضاء اللزوم وعدمه في الفعل او الطلب بالكف واما  
التحليل فانه مشتمل على التخيير بينهما وقولنا الخطاب الشرعي الظبي مخرج للخطاب الشرعي الخبري - [00:16:40](#)  
فان الخطاب الشرعي الخبري متصل بتصديق وبابه الاعتقاد اما الخطاب الشرعي الظبي فمتعلقه الامر والنهي وبابه الحال والحرام  
وبقية الاحكام ونستوفى شرح بقية الكتاب بعد صلاة العشاء باذن الله تعالى والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على عبده  
رسوله محمد واله وصحبه اجمعين - [00:17:09](#)